

Distr.
GENERAL

S/1996/405
4 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة
لزائير لدى الأمم المتحدة

باسم حكومة جمهورية زائير، أتشرف بأن أعرب عن اعتراضي، كأشد ما يكون الاعتراض، على محتوى الرسالة التي وجهها ممثل رواندا إلى مجلس الأمن في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ (S/1996/374).

إن جمهورية زائير ترفض باحتقار المحاولة التي قام بها ممثل رواندا فيما يتعلق بالحالة في ماسيسي.

إن محاولة رواندا تتسم بجهل واضح بجميع النصوص التي تنظم سير أعمال مجلس الأمن.

فالاضطراب الذي يسود منذ مدة منطقة ماسيسي يعود إلى وضع داخلي بحث تنكب السلطات الزائيرية حالياً على إيجاد حل له. ولذلك فإن الحالة التي أشارت إليها رواندا ليست من الحالات التي ورد ذكرها في المادة ٣٣ من الميثاق والتي تتعلق بنزاع بين أطراف "من شأنه أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر". يضاف إلى ذلك أن رواندا ليست طرفاً في الاضطرابات التي تجري في ماسيسي، ولا يجوز لها الاحتجاج بالمادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

وما ينبغي لمجلس الأمن أن يولي اهتماماً لطلب رواندا عقد اجتماع للنظر في الحالة السائدة في ماسيسي، لأن ذلك سيكون سابقة يؤسف لها. ومجاراة ممثل رواندا في جهله لنصوص المجلس الأساسية ستجعل المجلس يفتح باباً يصعب إغلاقه.

وقد أشار ممثل رواندا، في رسالته، إلى رعايا زائيريين ناطقين باللغة الكينية - الرواندية، وإلى روانديين لاجئين منذ وقت طويل.

وهذه محاولة من كيغالي لفرض أمر واقع بمنعها عودة اللاجئين إلى رواندا.

وتود حكومة زائير أن تعلم المجلس بأن اللغة الكينية - الرواندية ليست من اللغات الزائيرية. بل هي لغة يتكلمها الروانديون الذين نقلهم الاستعمار في عام ١٩٢٩ وفي الفترة ١٩٥٧ - ١٩٥٩ والذين لم يندمجوا أبدا في السكان المحليين. وحتى لاجئو عام ١٩٧٢، ومنهم ممثل رواندا، موقع الرسالة المذكورة أعلاه، لم يندمجوا في أولئك السكان أبدا.

فالسيد مانزي باكوراموتسا الذي كان يحمل جوازات سفر دبلوماسية من زائير التي مكنته، في إطار حصتها من الوظائف، من أن يتقلد مناصب هامة داخل إحدى وكالات الأمم المتحدة، عاد ليخدم ذويه بعد أن وصلت الجبهة الشعبية الرواندية إلى الحكم في كينغالي، فهل يجوز لزائير أن تطالب رواندا بإرجاعه بوصفه لاجئا زائيريا؟

ويشير ممثل رواندا في آخر رسالته إلى منع حدوث "عملية إبادة جماعية".

وتلاحظ حكومة زائير أن "الإبادة الجماعية" مصطلح لا مكان له في ممارساتها السياسية. وهي تطلب ممن جعلوا من هذا المصطلح علما ووسيلة للوصول إلى الحكم والاحتفاظ به أن يعفوها من ذكره.

وقد وجهت وحدة كبيرة من القوات المسلحة الزائيرية إلى منطقة ماسيسي لتكفل أمن السكان وتحفظ النظام وتراقب تلك المنطقة من الأراضي الوطنية التي تجرى فيها الاضطرابات.

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) القائم بالأعمال المؤقت

لوكابوكابوجين - جازي

الوزير المفوض

الممثل الدائم المساعد
